مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 13 – العدد: 01 (2022)، ص: 17 - 29
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من مشكلة التعثر الائتماني
-دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر

The role of credit risk management to eliminate the problem of credit default
-Case study of some commercial banks operating in ALGERIA

جعفر إيمان[1]♦، بدروني عيسى[2]

[1] مخبر استراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، imane.djaafer@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، aissa.bedrouni@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/03 تاريخ القبول: 2022/04/26 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مشكلة التعثر الائتماني، وذلك من خلال تحليل دور إدارة المخاطر الائتمانية في التخفيف من حدته وتجنب آثاره وتدنية المخاطر الناجمة عنه لأدنى مستوياتها، وذلك بهدف ضمان بقاء واستمرارية وربحية المؤسسات البنكية. شملت هذه الدراسة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، من خلال استبيان وزع على موظفي مصالح مخاطر الائتمان لهاته البنوك في كل من ولايات: المسيلة، بسكرة، سطيف وتيبازة .

تم التوصل إلى أن التعثر المالي يحدث نتيجة عوامل خاصة بالبنك والعميل معا، كمنح التسهيلات الائتمانية. إن إدارة مخاطر الائتمان تقلل من التعثر المالي، كتنويع محافظ الائتمان مثلا. من أجل سلامة الهيكل المالي للبنوك وجب عليها الالتزام بأسس وضوابط صحيحة لإدارة المخاطر لضمان استمراريتها ونجاحها من بينها مقررات لجنة بازل.

كلمات مفتاحية: المخاطر، الائتمان، الإدارة، التعثر، البنوك.

تصنيف JEL: H32, L74.

Abstract:

This research paper aims to study the problem of credit default, by analyzing the role of credit risk management in mitigating its severity and avoiding its effects and minimizing the risks resulting from it to its lowest levels, with the aim of ensuring the survival, continuity and profitability of banking institutions. This study included a group of commercial banks operating in Algeria, through a questionnaire distributed to the employees of the credit risk interests of these banks in each of the states: M'sila, Biskra, Setif and Tipasa. It was concluded that the financial default occurs because of factors specific to the bank and the customer together, such as granting credit facilities. Credit risk management reduces financial default, such as diversifying credit portfolios, for example. For the soundness of the financial structure of banks, they must adhere to sound foundations and controls for risk management to ensure their continuity and success, including the decisions of the Basel Committee.

Keywords: Risk, credit, management, default, banking.

JEL Classification : H32, L74.

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يحتل القطاع المصرفي دورا أساسيا واستراتيجيا في تطور الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال عمل البنوك المتصف بالازدواج الوظيفي القائم على جمع المدخرات وتقديمها في شكل ائتمان. حيث يعد منح الائتمان الوظيفة الأساسية والدعامة الرئيسية لتكوين طبيعة العمل المصرفي.

تتصف العملية الائتمانية بكونها عملية مصحوبة دائما بالمخاطر التي يصعب التنبؤ بها بدرجة كاملة من الدقة خاصة في ظل ارتفاع درجة المنافسة والتطور التكنولوجي Fin Tech، الأمر الذي جعل عملية تسيير هاته المخاطر يولى لها اهتمام، خاص ووجب على البنوك استحداث أساليب لتدنيتها إلى أقل مستوياتها.

1.1 إشكالية البحث: ولأن العملية الائتمانية ملازمة دائما لمخاطر الائتمان واحتمالات النجاح والفشل بدرجاتهما المختلفة، وبذلك فإن مخاطر عدم التسديد تظل قائمة. حيث تعتبر مشكلة القروض المتعثرة أحد السلبيات التي تسعى البنوك إلى تفاديها، وتعمل على انتهاج سياسات وتوفير الإجراءات والاستراتيجيات التي تضمن لها التقليل منها باعتبارها أحد مسببات الخسائر لدى البنوك. من هنا تظهر الأهمية البالغة لعملية إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من التعثر الائتماني، حيث كان لسوء تسيير المخاطر الدور الكبير في تعثر كبريات البنوك العالمية وإفلاسها. مما سبق يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل التالي :

كيف تساهم إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من ظاهرة التعثر الائتماني؟

2.1 أسئلة البحث: من اجل الإجابة على إشكالية البحث سنحاول معالجة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمخاطر الائتمانية؟ وكيف يتم إدارتها؟
- ماهي أسباب حدوث مشكلة التعثر الائتماني؟
- ماهي الآليات المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية في سبيل الحد من التعثر الائتماني؟

3.1 فرضيات البحث: للإجابة على الأسئلة الفرعية، ومن ثم الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر الائتماني. وتندرج ضمنها الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقدير والتنبؤ بالمخاطر الائتمانية على التعثر الائتماني.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية على التعثر الائتماني.

4.1 أهداف البحث: تهدف الدراسة أساسا إلى الإحاطة بالعناصر التالية:

- التعريف بطبيعة المخاطر الائتمانية التي تواجه العمل البنكي وإدارتها.
- دراسة أساليب مواجهة مخاطر الائتمان وآليات إدارتها.
- التعرف على مشكلة التعثر الائتماني وإبراز أهم مسبباته، وأساليب علاجه.
- تبيان مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل والحد من ظاهرة التعثر الائتماني.

5.1 منهجية البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق لمختلف التعاريف والمفاهيم العامة. وتم استخدام والمنهج التحليلي لتحليل نتائج الجانب التطبيقي، وذلك بدراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية. وتم بالاستعانة بأداة الاستبيان من خلال طرح أسئلة على مسيري مصالح إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك محل الدراسة.

محاور البحث: لمعالجة الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة تم تقسيم هذا البحث الى المحاور التالية :

الجزء النظري: وشمل المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر، إدارة المخاطر الائتمانية والتعثر الائتماني.

الجزء التطبيقي: ويضم أسلوب الدراسة، مجتمع الدراسة وعينتها، حدود الدراسة، نتائج الدراسة، وتحليل النتائج وأهم الاستنتاجات.

فتم فيه إسقاط الجانب النظري على واقع مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر من خلال استبيان شمل موظفي مصالح مخاطر الائتمان لهاته البنوك في كل من ولايات: المسيلة، بسكرة، سطيف وتيبازة.

اعتمد الباحثان في دراستهما على الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية، حيث صمم الاستبيان وقد استخدم مقياس likert بحيث يتراوح المقياس من 1 إلى 5 أي من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، كما اعتمد الباحثان على الاستبيان لأنه الطريقة المناسبة لجمع البيانات في مجتمع كبير فهي بسيطة وسريعة، شمل الاستبيان على جزأين من الأسئلة: المجموعة الأولى تضمن المتغيرات الديمغرافية وهي الجنس، العمر، الخبرة التخصص بينما المجموعة الثانية فقد تضمنت 13 فقرة لقياس إدارة المخاطر الائتمانية و8 فقرات للتعثر الائتماني.

يشمل مجتمع البحث موظفي مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، ولاعتبارات تكاليف الجهد والوقت وعدد موظفي مصالح المخاطر الائتمانية تم اختيار عينة ميسرة بلغ حجمها 45 موظفا تم توزيع الاستبيان عليهم.

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي: تقتصر الدراسة الميدانية على البنوك العاملة في الجزائر على مستوى كل من ولاية المسيلة، بسكرة، تيبازة وسطيف. يحدد الإطار الزمني للدراسة خلال الفترة ما بين 2020-2021.

2. المخاطر الائتمانية

1.2 مفهوم المخاطر الائتمانية: تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك. وللمخاطر الائتمانية عدة تعاريف.

التعريف الأول: " المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم رغبته على السداد الكلي أو الجزئي للائتمان وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها وفي الوقت المحدد مما ينتج عن ذلك خسارة مالية للمصرف." (الصائغ، 2018)

التعريف الثاني:" المخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده ."(كمال رزيق، 2012، صفحة 4)

التعريف الثالث:" المخاطر الائتمانية هي مخاطر تخلف العملاء عن الدفع أي عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الدين، ويتولد عن هذا العجز خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقترض إلى الطرف المقابل ". (PilhonDominique et les autres, 2006, p. 106)

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن المخاطر الائتمانية هي تلك المخاطر الناجمة عن إخفاق العميل في الالتزام بتسديد القروض المترتبة عليه تجاه البنك وفق الشروط المتفق عليها.

2.2 عوامل مخاطر الائتمان: تتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية بالنسبة للبنك منها (فخاري فاروق وسعيدي يحي، التسيير الاحترازي للمخاطر الائتمانية وفقا للجنة بازل الدولية، 2016، صفحة 515):

العوامل الخارجية: تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال، و تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

العوامل الداخلية: ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي، وعدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة وضعف إجراءات متابعة المخاطر والمراقبة عليها.

وبصفة عامة تنشأ مخاطر الائتمان من كافة المنتجات والخدمات المقدمة عندما تكون لأطراف أخرى التزامات تجاه البنك.

3.2 صور المخاطر الائتمانية: للمخاطر الائتمانية صور مختلفة، وهي كما يلي (أيمن زيد، 2013، صفحة 27):

المخاطر المتعلقة بالعميل: إن هذا النوع من المخاطر تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي، وبسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والاجتماعية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تختلف هذه المخاطر حسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها (لعروسي قرين زهرة، 2017، صفحة 47).

المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر بالأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد، أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق رأس المال، كما ترتبط بالمخاطر السياسية والاجتماعية والقانونية، مثل المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وصدور بعض التشريعات، تغير أسعار الفائدة، التضخم .... إلخ (أحلام بوعبدلي، 2015، صفحة 108).

المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعة التحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة. ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة (أيمن زيد، 2013، صفحة 27).

المخاطر الناشئة عن فعل الغير: من أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عنه توحي بسوء مركزه فيكون من نتائجها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له (بن سمينة عزيزة، 2011، صفحة 405).

3. إدارة المخاطر

1.3 مفهوم إدارة المخاطر: تتعدد التعاريف حول إدارة المخاطر، ومنها:

التعريف الأول:" هي تحديد ومتابعة ومراقبة المخاطر للإبلاغ عنها والتحكم فيها للحد من آثارها السلبية ."(صادق راشد الشمري، 2014، صفحة 33)

التعريف الثاني: "إدارة المخاطر تمثل مجموعة من المبادئ والأسس الهادفة للتعريف باستراتيجية العمل وتحديد المخاطر التي تتعرض لها بإعطاء قيم لهذه المخاطر وفهم طبيعتها من أجل السيطرة عليها". (بن علي بلعزوز وآخرون، 2013، صفحة 47)

التعريف الثالث:" إدارة المخاطر هي كيفية ممارسة التعامل مع الخطر وتشمل التخطيط، التقييم "تحديد وتحليل" مصادر الخطر وتطوير خيارات التعامل مع هذا الأخير ومراقبتها لتحديد أسبابها ومن ثم إتباع برنامج شامل لإدارتها". (Edmund H Conrow, 2003, p. 22)

يمكن القول بأن إدارة المخاطر هي نشاط إداري يهدف إلى التحكم في المخاطر والتخفيف من حدتها والآثار المترتبة عليها بغية تقليل الخسائر إلى أدنى مستوى ممكن.

2.3 وظائف إدارة المخاطر: تتمثل وظائف إدارة المخاطر في البنوك فيما يلي (منال هاني، 2017، الصفحات 308-309):

تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، لهذا تنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنها بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتيجية مقصورا على قواعد إرشادية تجارية، دون النظر إلى المفاضلة بين العائد والمخاطرة.

إن التحكم في المخاطر عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية، لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر، وبالتحكم في هذه التكاليف إسهام في الدخل الحالي والمستقبلي، فالمخاطر كتكاليف يجب أن تحمل على العملاء.

3.3 خطوات إدارة المخاطر: يتم إدارة المخاطر من خلال الخطوات التالية:

تحديد الهدف: إن أول خطوة في عملية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المؤسسة من برنامج إدارة المخاطر، حيث تحتاج المنشأة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج الخطر وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء (شقيري نوري موسى وآخرون، 2016، صفحة 31).

تحديد أو اكتشاف الخطر: وتعد هذه المرحلة خطوة هامة لأنها تشكل مصدرا لضمان تغطية كل المخاطر الهامة، وعملية تحديد المخاطر ليست ممارسة مؤقتة بل هي دائمة، ذلك أن المخاطر تتطور وتنمو مع تغيرات البيئة الداخلية و الخارجية (حياة نجار، 2014، صفحة 66).

قياس المخاطر: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة التالية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر (الكراسنة، 2010، صفحة 42).

تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر: بعد تحديد الأخطار وقياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لكل خطر على حدة (شقيري نو ي موسى وآخرون، 2016، صفحة 32).

تنفيذ القرار: إن قرار الاحتفاظ بالمخاطرة إذا كانت تلك المخاطر تنطوي على خسائر معينة صغيرة نسبيا يمكن تغطيتها بوجود احتياطي أو بدونه أما إذا كان القرار هو استخدام منع الخسارة للتعامل مع مخاطر معينة في هذه الحالة يجب تصميم برنامج مميز لمنع الخسارة، ويجب أن يعقب قرار تحويل المخاطرة اختيار شركة التأمين وعقد مفاوضات للتعاقد.

و - المراقبة والمتابعة الدورية: وتتم لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة (عاطف عبدا لمنعم ومحمد محمود الكاشف، 2008).

4. إدارة المخاطر الائتمانية

1.4 مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية

التعريف الأول:" إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية تحليل، قياس، تقييم، وضع وتطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف منها والتقليل من آثارها، وذلك على أساس التكلفة والعائد، وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية، ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر (إيمان صحراوي، 2016، صفحة 227).

التعريف الثاني:" إدارة المخاطر الائتمانية هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك (لعروسي قرين زهرة وبوقرة رابح، 2020، صفحة 300).

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية وضع وانتهاج استراتيجيات وأساليب محكمة بغية التحكم في مخاطر الائتمان والتخفيف من حدتها.

2.4 مناهج إدارة المخاطر الائتمانية: يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر

الائتمانية، وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي (قبايلي حورية، 2014، صفحة 166):

المنهج الأول: ويعرف ب "المنهج التمييزي" ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية، ومدى مصداقيتهم وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له؛

المنهج الثاني: ويعرف ب "المنهج التجريبي" بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

5. التعثر الائتماني:

1.5 مفهوم التعثر الائتماني: تعددت التعاريف حول التعثر نذكر منها:

التعريف الأول: يقصد بالتعثر الائتماني" تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة "Bad loand "وبمرور الوقت عليها تصبح دينا متعثرا (فخاري فاروق وسعيدي يحي، 2019، صفحة 362).

التعريف الثاني:" عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته قبل البنك وإخفاقه في سداد مديونياته المستحقة عليه للبنك". (عزت ملكوت قناوي، 2007).

2.5 أسباب التعثر الائتماني: ينتج التعثر الائتماني نتيجة عدة أسباب نوجزها فيما يلي:

أسباب ترجع إلى أداء البنك:

- ✓ عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع.
- ✓ عدم قيام البنك بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة دوريا: إذ لم يكن لدى البنك نظام جيد للمتابعة فانه سيفاجأ في حالة التعثر في وقت متأخر وبالتالي ستكون خسارته كبيرة.
- ✓ سوء ظروف عمل الموظفين بالبنك: مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم وانخفاض مستوى جودة عملهم وقد يؤدي ذلك إلى قيام بعضهم بممارسات غير سليمة ستؤثر سلبا على النشاط الائتماني في البنك وبالتالي زيادة حالات التعثر (بن مداني صديقة وسعودي بلقاسم، 2021، صفحة 74).
- ✓ قصور الدراسة الائتمانية التي يعتمد عليها البنك في منح التسهيلات.
- ✓ صرف التسهيلات للعميل دفعة واحدة وليس حسب شروط العقد.
- ✓ التساهل في استخدام الحساب الجاري للعميل. (بوستة رميصاء، مصيطفى عبد اللطيف، 2015، صفحة 535)
- ✓ منح القرض تحت ضغط أطراف أخرى خارجية أو داخلية.
- ✓ عدم العناية بتحليل غرض القرض ومصادر السداد.
- ✓ إتباع سياسة ائتمانية تستهدف تغليب الربح على المخاطرة. (نجم علي عطية، 2005، صفحة 12)

الأسباب المتعلقة بالعميل:

- ✓ قيام العميل بتقديم بيانات خاطئة عن عمد للبنك.

- ✓ عدم أمانة العميل ونزاهته واعتماده على أصحاب النفوذ، واستخدامه للأساليب غير المشروعة من أجل الحصول على أموال البنك وقيامه بإعلان إفلاس المشروع وهروبه إلى الخارج.
- ✓ نقص المعلومات والمهارات المصرفية للعميل.
- ✓ دخول العملاء في أنشطة لا معرفة لهم بها ودون علم البنك واستخدام تسهيلات البنك في تمويلها خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تحتمل قدر كبير من المخاطرة.
- ✓ استهانة العميل بإرشادات وتوجيهات البنك أو عدم التزامه بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك لاستخدام التمويل. (النعمة أميرة محمد، 2011، صفحة 58)
- ✓ عدم جدية العميل وتهاونه في إدارة أموال المنشأة وخاصة مع ازدياد نصيب الأموال المقترضة.
- ✓ ضعف الكفاءات العلمية والفنية في إدارة النشاط الذي يمارسه العميل.
- ✓ قصور دراسة الجدوى المقدمة من العميل أو بعدها عن الواقعية (هبال عادل، 2018، الصفحات 271-272).

الأسباب الخارجية: يمكن تلخيص هذه الأسباب كما يلي (بوطورة فضيلة، 2015، صفحة 113):

- ✓ الظروف الاقتصادية غير المستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض.
- ✓ الظروف الاقتصادية العامة والدورات الاقتصادية من رواج اقتصادي وكساد.
- ✓ تغير الظروف المنافسة في السوق، دخول منافس قوي يحتل نسبة كبيرة من تأثيرها لخلق نوع وشكل التوقعات المستقبلية.

3.5 آليات معالجة مشكلة التعثر الائتماني: (فخاري فاروق وسعيدي يحي، 2019، صفحة 364):

الأساليب الوقائية لمعالجة التعثر الائتماني قبل وقوعه: إن قيام المحلل الائتماني بعملية المتابعة السليمة لمبالغ الائتمان البنكي الممنوح للعملاء، تمكنه من الاستدلال على المؤشرات السلبية التي توحي بمشكلة التعثر الائتماني، الأمر الذي يجعله يتبع مجموعة من الأساليب الوقائية لتفادي الإشكالية.

- ✓ الأساليب الوقائية في تجنب التعثر الائتماني قبل ظهور مؤشراته:
- ✓ سلامة قرار منح الائتمان والتأكد من استعمال الائتمان البنكي في الغرض الذي منح من أجله.
- ✓ عدم تجاوز السقوف الممنوحة للعميل ومراقبة حساب العميل وأوضاعه المالية.
- ✓ مراقبة الأحوال الاقتصادية العامة للدولة والعوامل المؤثرة فيها.
- ✓ الأساليب الوقائية في تجنب التعثر الائتماني بعد ظهور مؤشراته:
- ✓ مرحلة تقصي الأسباب المؤدية لبروز مؤشرات حدوث التعثر الائتماني. ثم مرحلة تقييد الائتمان في الحسابات المشكوك فيها.
- ✓ مرحلة إعداد البيانات اللازمة لمتابعة الائتمان المشكوك في تحصيله. ثم مرحلة تكوين مخصص لتغطية احتمالات تعثر الائتمان.

الأساليب العلاجية للتعثر بعد وقوعه: تقوم البنوك بإتباع مجموعة من الأساليب والتقنيات العلاجية بهدف تحصيل مبالغ عملياتها الائتمانية المتعثرة ويمكن ترتيب العناصر العلاجية حسب كل مرحلة إلى الآتي:

- ✓ مرحلة التفاوض مع العميل وتحصيل الائتمان المتعثر بشكل ودي.
- ✓ عملية تسوية الائتمان المتعثر" مجموعة النشاطات المنفصلة والكافية التي تهدف إلى الاسترجاع الكلي لمبلغ الائتمان وتتمثل في إعادة الجدولة، تعويم نشاط العميل، رسملة دين العميل المتعثر في مشروعات أخرى، شراء بعض أصول المقترض أو المشروع."
- ✓ مرحلة تصفية الائتمان البنكي المتعثر " السير بالإجراءات القانونية. ثم مرحلة إقفال ملف الائتمان البنكي المتعثر.

6. نتائج الدراسة:

1.6 خصائص عينة الدراسة: يعرض الجدول الموالي التكرارات والنسب المئوية التي تصف عينة الدراسة حسب كل من الجنس، العمر، التخصص العلمي وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية.

الجدول رقم (1): توزيع أفراد العينة وفقا لمعيار الجنس، العمر، التخصص العلمي، والخبرة العملية

البيانات الشخصية	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	21	46.7
	أنثى	24	53.3
المجموع		45	100
العمر	أقل من 30 سنة	5	11.1
	من 30-40 سنة	28	62.2
	من 40-50 سنة	12	20.7
المجموع		45	100
التخصص العلمي	إدارة أعمال	8	17.8
	محاسبة	8	17.8
	بنوك	17	37.8
	أخرى	12	26.7
المجموع		45	100
عدد سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	9	20
	من5-10 سنوات	8	17.8
	10-15 سنة	17	37.8
	أكثر من 15 سنة	11	24.4
المجموع		45	100
الدرجة الوظيفية	مدير تنفيذي	5	11.1
	رئيس مصلحة	12	26.7
	موظف	25	55.6
	أخرى	3	6.7
المجموع		45	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تحليل الاستبيان من خلال برنامج spss

يتم تفسير نتائج الجدول أعلاه تبعا على النحو التالي:

الجنس: من خلال البيانات نلاحظ أن نسبة الذكور 46.7 % أما الإناث فيمثلون النسبة الأكبر وبلغت 53.3%. أي أن الفارق ليس كبير جدا، فالبنوك محل الدراسة توظف الجنسين بنسب متقاربة.

العمر: الفئة العمرية الشائعة ما بين أفراد عينة الدراسة هي فئة ما بين 30-40 سنة إذ مثلوا نسبة 62.2%. أما الفئة ما بين 40-50 سنة فمثلت نسبة 20.7%، بينما فئة أقل من 30سنة فمثلت نسبة 11.1%، مما يدل على هيمنة العناصر الشابة ذات الخبرة في مختلف البنوك التجارية باعتبا ها فئة قادرة على التأقلم مع التطورات والتفاعل مع المتغيرات المستمرة.

التخصص العلمي: التخصصات العلمية الشائعة في البنوك محل الدراسة هي تخصص البنوك نسبة 37.8%وتخصصي ادارة أعمال والمحاسبة 17.8%. والتخصصات الأخرى بنسبة 26.7%.

عدد سنوات الخدمة: أغلب موظفي البنوك محل الدراسة ذوو خبرة ما بين 10-15 سنة بنسبة 37.8% أما الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات فبلغت نسبتهم 20% والذين خبرتهم من 5-10 سنوات فمثلوا نسبة 17.8% أما الموظفين الذين تجاوزت خبرتهم 15 سنة فيمثلون نسبة 24.4%.

الدرجة الوظيفية: الفئة السائدة هي فئة الموظفين بنسبة 55.6% تليها فئة رؤساء المصالح بنسبة 26.7% في حين فئة المديرين التنفيذيين تمثل نسبة 11.1% ودرجات وظيفية أخرى بنسبة 6.7%.

صدق وثبات الأداة:

لقياس مدى ثبات الأداة اعتمد الباحثان مقياس ألفا كرومباخ لقياس الاتساق الداخلي بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وتعتبر القيم مقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرومباخ إذا بلغت 60% فأكثر أما إذا كانت أقل فإنها تعتبر ضعيفة، وهذا يعني أن الاختبار يستخدم بهدف التحقق من مقدار التجانس لأداة القياس كأحد المؤشرات على ثباتها ودرجة الاعتماد على عباراتها.

الجدول رقم (2): نتائج عناصر الاستبيان

المتغير	عدد الحالات	عدد الفقرات	ألفا كرومباخ
محور1	45	6	,623
محور2	45	7	,761
محور3	45	8	,700

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تحليل الاستبيان من خلال برنامج spss

يبين الجدول رقم 2 أن نسبة معامل ألفا كرومباخ بالنسبة لكل عناصر الاستبيان وعدد مفرداته 6 مفردات بالنسبة للمحور الأول 62.3% والمحور الثاني 76.1 % في حين بلغت 70 % للمحور الثلث، وهي نسبة تتعدى 60 % وبهذا فإن ثبات الأداة محقق.

2.6 تشخيص متغيرات الدراسة

الجدول رقم (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بعد من أبعاد متغيرات الدراسة.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التعليق
المخاطر الائتمانية	3.8296	,42712	مرتفع
إدارة المخاطر الائتمانية	3.9079	,51970	مرتفع
قياس إدارة المخاطر الائتمانية	3.8718	,39836	مرتفع
التعثر الائتماني	3.8750	,43383	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تحليل الاستبيان من خلال برنامج spss

يعرض الجدول رقم 3 تشخيص متغيرات الدراسة، حيث أن قيمة المتوسط الحسابي لقياس إدارة المخاطر الائتمانية 3.8718 مرتفع وكذا بعد التعثر الائتماني مرتفع والذي بلغ 3.8750، كما أن قيم الانحراف المعياري.

3.6 اختبار الفرضيات: سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال الانحدار البسيط، وبهذا سيتم اختبار مدى توافر شروطه الإحصائية والمتمثلة في كل مما يلي:

المعنوية الكلية لنموذج الانحدار: وتتمثل في قيمة معنوية النموذج من خلال قيمة F والتي بلغت 0.006 وهي أقل من 0.05 كما يوضحها الجدول رقم 5.

المعنوية الجزئية للنموذج: وتتمثل في قيمة معنوية T للثابت والتي بلغت 0.001 وهي أقل من 0.05 كما يوضحها الجدول رقم 6

مدى توفر شروط الطريقة المستخدمة في تقدير معالم نموذج الانحدار: التوزيع الطبيعي " اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي" Normalité Test. للتأكد من التوزيع الطبيعي للبواقي نعتمد على معاملي klomogrov-smirnov وshapiro-wilk، إذا فاقت مستوى الدلالة لكل منهما 0.05، وهو ما يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي في نموذج الانحدار المتعدد، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في نموذج الانحدار المتعدد

	klomogrov-smirnov			shapiro-wilk		
	إحصائيًا	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	إحصائيًا	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
البواقي المعيارية	,974	45	,404	,085	45	0,200

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على تحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS

الاستقلال الذاتي للبواقي: وتم اختبارهما من خلال إحصائية Durbin-Watson وهو عبارة عن إحصائي الاختبار الذي سيتم استخدامه في اختبار الفروض الإحصائية حول الارتباط الذاتي للبواقي، وتؤكد قيمته التي بلغت 1.761 وهي محصورة بين 1.54<1.761<2 ويتم الحكم على وجود استقلالية البواقي أي عدم وجود ارتباط للبواقي في حالتين هما: du<DW<2 وبما أن قيمة 1.60<1.761<2 وهذا ما يؤكد استقلالية البواقي.

عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة: وهو ما توضحه قيمتي معامل التضخم FIV وTolerance في الجدول: حيث بلغت قيمة معامل التضخم بين 1.165 وهي أقل من 10 أما التباين فبلغت قيمته 0.858 وهي أكبر من 0.1 وهذا ما يؤكد عدم وجود مشاكل الازدواج الخطي بين أبعاد المتغير المستقل (المتغيرات المستقلة في النموذج الكلي).

الجدول رقم (5): نتائج تحليل التباين للانحدار

النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد المعدل R^2	معامل الارتباط (R)	Durbin-Watson
1	الانحدار	1,346	2	,673	4,076	0,006	,123	,163	1, 761
	الخطأ المتبقي	11,903	42	,165					
	المجموع	20,932	44						

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على تحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS

كما هو موضح في الجدول معامل التحديد يساوي 0.123 هذا يعني أن 12,3 % من التباين في التعثر الائتماني مفسر بإدارة المخاطر الائتمانية عند مستوى دلالة F يساوي 0.026 وهي < 0.05 وهذا دليل بأن النموذج ذو أهمية إحصائية.

الجدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر الائتماني

النموذج	المعاملات غير لنمطية		المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T	إحصائيات التباين	
	B	الخطأ المعياري	Beta			Tolerane	Vif
الثابت	2.210	,617		3,584	0,001		
التنبؤ بالمخاطر الائتمانية	,174	,155	,171	1,121	0,269	,858	1,165
متابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية	,256	,127	,307	2,011	0,048	,858	1,165

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على تحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS

طبقا للنتائج الموضحة بالجدول رقم 5 فإن التقدير والتنبؤ بالمخاطر الائتمانية ليس دال احصائيا عل التعثر الائتماني حيث فاقت مستوى دلالته0.05 وبلغت 0.269 وعليه فإن الفرضية الفرعية الأولى مرفوضة، بينما يوجد أثر دال إحصائيا لمتابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية على التعثر الائتماني حيث بلغت مستوى دلالتها 0.048 وهي أقل من 0.05 حيث يفسر 17.4 من التعثر الائتماني بمتابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية وعليه فإن الفرضية الثانية مقبولة.

الخلاصة:

يعتبر موضوع التعثر الائتماني مشكلة قائمة تواجه البنوك وتؤثر بشكل مباشر على عملها، إذ يعد أهم المخاطر التي تواجهها البنوك، ولأنه في أي حال من الأحوال لا يمكن لهذه الأخيرة إلغاء عنصر المخاطرة والحد منه نهائيا في عملياتها الائتمانية إلا أنها تسعى جاهدة إلى تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر وانتهاج أساليب التي تمكنها من التقليل منها لأدنى مستوياتها والتخفيف من حدة آثارها، فتحكمها الجيد والرشيد يمكنها من تحقيق أهدافها ويضمن نجاحها واستمراريتها.

وانطلاقا من هذه الدراسة التي تم التطرق من خلالها الى المفاهيم الخاصة بالمخاطر الائتمانية وادارة المخاطر بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة وكذا التعثر الائتماني وأسبابه وأساليب علاجه في الجانب النظري كما تضمن الجانب التطبيقي دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية من خلال توزيع استمارات استبيان على موظفي مصالح إدارة المخاطر الائتمانية العاملين فيها، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ تحدث إشكالية التعثر الائتماني نتيجة لعوامل تتعلق بالبنك مانح الائتمان والعميل المقترض والظروف المحيطة بكليهما.
- ✓ ادارة المخاطر الائتمانية يؤثر بشكل خاص على التعثر الائتماني، لذا فإن القيام بالمتابعة الدورية والتقييم المستمر للمخاطر ومعالجتها يجنب البنوك مشكلة التعثر الائتماني ويقلل من حدتها.
- ✓ إن تمركز منح التسهيلات الائتمانية ينجر عنه المزيد من التعثر الائتماني، ومنه فإن تنويع محفظة الائتمان الممنوح يخفف من حدة القروض المتعثرة.
- ✓ تحتاج مشكلة معالجة التعثر الائتماني أساليب واستراتيجيات منهجية لمعالجتها وكذا إطارات مؤهلة وكفؤة.

من أجل سلامة الهيكل المالي للبنوك وجب عليها الالتزام بأسس وضوابط صحيحة لإدارة المخاطر لضمان استمراريتها ونجاحها من بينها مقررات لجنة بازل.

7. الهوامش والإحالات:

1. Edmund H Conrow. (2003). **effective risk management ;some keys to success** (02 ed.). Virginia: the american institute of Aeronautics and Astronautics.
2. PilhonDominique et les autres. (2006). **les banques acteurs de la globalisation financière**. Paris, france: la documentation française.
3. أحلام بوعبدلي .(2015) .**سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها** .(éd. الأولى) .(عمان ,الأردن :دار الجنان للنشر والتوزيع.
4. الصائغ ,ن .ذ .(2018) .**الائتمان المصرفي** .بيروت-لبنان ,الجزائر :دار الكتب العلمية.
5. الكراسنة ,إ .(2010) .**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر** .(éd. 02) أبو ظبي ,الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.
6. النعمة أميرة محمد .(2011) .**استراتيجيات إدارة أزمة القروض المتعثرة** .مجلة كلية العلوم الإدارية.58 ,(1)
7. إيمان صحراوي .(2016) .**إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري .** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.227 ,16 ,
8. أيمن زيد .(2013) .**إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات بازل دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري المجموعة العربية المصرفية الجزائر** .المسيلة :جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية.
9. بن سمينة عزيزة .(2011) .**إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية** .العلوم الانسانية.405 ,(22)
10. بن علي بلعزوز وآخرون .(2013) .**إدارة المخاطر** "**إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية** .(éd. 01) "عمان ,الأردن : الوراق للنشر والتوزيع.
11. بن مداني صديقة وسعودي بلقاسم .(2021) .**القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها** .مجلة الحقوق والعلوم الانسانية.74 ,(30)
12. بوستة رميصاء، مصيطفى عبد اللطيف .(2015) .**أثر التقيد بكفاية رأس المال على الحد من القروض المصرفية المتعثرة -دراسة حالة مجموعة من البنوك العربية خلال الفترة** .-2006/2010 مجلة الواحات للبحوث والدراسات.535 ,(2)8 ,
13. بوطورة فضيلة .(2015) .**علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة** .مجلة دفاتر اقتصادية.113 ,(10)6 ,
14. حياة نجار .(2014) .**ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل ؛ دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية** .سطيف ,الجزائر : جامعة سطيف 1.
15. شقيري نوري موسى وآخرون .(2016) .إدارة المخاطر .(éd. 02) عمان :دار المسيرة.
16. صادق راشد الشمري .(2014) .**إستراتيجية إدارة المصارف وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** .(éd. 01) عمان ,الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
17. عاطف عبدا لمنعم ومحمد محمود الكاشف. (2008). **تقييم وإدارة المخاطر** (الإصدار 01). القاهرة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث.
18. عزت ملكوت قناوي .(2007) .**مشكلة التعثر المصرفي وتأثيرها على الاقتصاد المصري** .مجلة مر المعاصرة.314 ,(487)98 ,
19. فخاري فاروق وسعيدي يحي. (2016). **التسيير الاحترازي للمخاطر الائتمانية وفقا للجنة بازل الدولية**. الدراسات المالية والمحاسبية، 7(9)، 515.
20. فخاري فاروق وسعيدي يحي. (2019). **أهمية استخدام النماذج الاحصائية في الكشف المبكر عن حالات التعثر الائتماني على مستوى البنوك دراسة تحليلة**. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 15(25)، 362.

21. فخاري فاروق وسعيدي يحي .(2019) .**أهمية استخدام النماذج الاحصائية في الكشف المبكر عن حالات التعثر الائتماني على مستوى البنوك دراسة تحليلة** .مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.362 ,(21)15 ,

22. قبايلي حورية. (2014). **إدارة المخاطر الائتمانية.** مجلة دفاتر اقتصادية، 5(1)، 166.

23. كمال رزيق .(2012) .**تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية .التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية** .(p. 04)الخرطوم :مركز بيان للهندسة المالية.

24. لعروسي قرين زهرة .(2017) .**دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية** .المسيلة :جامعة المسيلة/الجزائر.

25. لعروسي قرين زهرة وبوقرة رابح .(2020) .**دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدة** .مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية.300 ,26 ,-

26. منال هاني .(2017) .**اتفاقية بازل 3ودورها في إدارة المخاطر المصرفية** .الاقتصاد الجديد.309-308 ,(16)1 .

27. نجم علي عطية .(2005) .**القروض والتسهيلات المصرفية أسباب التعثر وأساليب المواجهة** .مجلة المال والتجارة.12 ,(437)

28. هبال عادل .(2018) .**أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية** .مجلة البديل الاقتصادي-271 ,(1)5 . 272.